بعد أن كشفت النزاهة عن تجاوزات قانونية في عقود الكهرباء

الوزارة تتوقع تحسناً ملموساً في الطاقة خلال العامين المقبلين

بغداد /متابعة المدى

كشفت لجنة النزاهة عن وجود تجاوزات قانونية "كثيرة وخطيرة جدا" في العقود الخاصة بوزارة الكهرباء بينهما عقدان أبرما مع شركتين كندية وألمانية بقيمة ملياري دولار، مؤكدة أن نتائج التحقيق بهذا الشأن ستأخذ طريقها إلى هيئة النزاهة في الوقت نفسه توقعت الوزارة حل أزمة الكهرباء في البلد بشكل كبير ابتداء من العام ٢٠١٤، فيما أشارت الى أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل.

وقال عضو اللجنة شيروان الوائلي في بيان صدر عنه إن "المفتش العام لوزارة الكهرباء كشف خلال استضافته من قبل لجنة النزاهة النيابية عن تجاوزات كبيرة وخطيرة جداً في عقد تجهيز مولدات الديزل من قبل الشركتين الكندية والألمانية"، مؤكدا أن "التحقيق بهذا العقد الذي تبلغ قيمته ملياري دولار، قد كشف عن وجود خرق كبير فيه".

وأضاف الوائلي أن "نتائج التحقيق ستأخذ طريقها إلى هيئة النزاهة"، مشيرا إلى أن "المفتش العام لوزارة الكهرباء، أكد على وجود تجاوزات وخرق قانوني كبير في الكثير من عقود الكهرباء الأخرى".

وأوضح عضو لجنة النزاهة النيابية أن "البعض من تلك العقود قد أنجز التحقيق فيها منذ مدة طويلة في هيئة النزاهة، في حين ما يزال البعض الآخر منها قيد التحقيق".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي، أصدر في (٧ آب ٢٠١١ الماضي)، قراراً يقضي بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال، على خلفية توقيع عقود وهمية بقيمة نحو مليار و٧٠٠ مليون دولار، بعد ساعات قليلة على كشف عضو البرلمان عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي عن توقيع شلال عقود تجارية مع شركتين "وهميتين".

وأعلنت وزارة الكهرباء، في (التاسع من آب ٢٠١١ الماضي)، أن فقرات العقدين اللذين تم إبرامهما مع الشركتين الكندية والألمانية، تحصن الوزارة من أي احتمال لعمليات احتيال قد تتعرض لها، في حين أكدت أنها فسخت العقود مع هاتين الشركتين، نتيجة التصريحات الإعلامية الكثيرة، والشكوك التي انتابت مسؤولي الوزارة تجاههما. إلى ذلك توقعت وزارة الكهرباء حل ألازمة بشكل كبير ابتداء من العام ٢٠١٤، فيما أكدت أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس في بيان إن العراق سيشهد بعد العامين المقبلين حلاً لازمة الكهرباء بشكل كبير"، مشيراً إلى أن "أشهر الصيف المقبل ستكون أفضل من الصيف الماضي، حيث سيلاحظ المواطنون تحسناً ملموساً".

وأضاف المدرس أن "وزير الكهرباء كريم عفتان أمر عقب لقائه النائبة عتاب الدوري وشيوخ ووجهاء الأقضية والنواحي في بغداد بتذليل كل الصعوبات وتشكيل غرفة عمليات خاصة لحل المشاكل التي عرضت عليه"، مبيناً أن "الوفد اشتكى من الأحمال الكبيرة على شبكات التوزيع".

وأكدت وزارة الكهرباء، الأربعاء الماضي إنجاز الربط النهائي لخط (قائم.تيم ٤٠٠ كي. في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.

وكانت الوزارة أعلنت (في العاشر من كانون الثاني ٢٠١٢) أنها ستمنح خصوصية للمحافظات التي تعاني من الأجواء الرطبة بتوزيع الطاقة الكهربائية.

وتعهد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في شباط الماضي أي منذ عام بالتحديد بإنهاء أزمة الكهرباء في البلاد خلال مدة لا تزيد على ١٥ شهراً، في إطار سلسلة التعهدات التي أطلقها استجابة لحركة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها غالبية المدن منتصف شباط ٢٠١١.

وسبق أن أعلن مجلس الوزراء في ١٢ حزيران ٢٠١١، عن الموافقة على إضافة ٩٢٧ مليون دولار إلى الموازنة التكميلية لوزارة للكهرباء للعام ٢٠١١، لتنفيذ عدد من المشاريع من قبل لجنة شؤون الطاقة التابعة لمجلس الوزراء.

التخطيط تعلن تمديد خطتها الخمسية إلى ٢٠١٦

بغداد /المدى

أكدت وزارة التخطيط عن عزمها في تمديد خطتها الخمسية للتنمية لسنتين أخريين حتى عام ٢٠١٦، مبينة ان الأوضاع السياسية والأمنية "غير المستقرة" كانت وراء هذا التمديد.

وقال المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي لـ(شفق نيوز): ان الوزارة عازمة على تمديد خطتها التنموية الخمسية الى سنتين أخريين لتنتهي في عام ٢٠١٦".

واضاف الهنداوي ان الخطة التي كان من المفترض التي بدأ الشروع بها عام ٢٠١٠ وتنتهي عام ٢٠١٤ هي اول خطة تنموية قصيرة المدى بعد عام ٢٠٠٣، وشاركت في صياغتها والإعداد لها جميع الوزارات العراقية".

وبين ان "من اهم أسباب تمديد الخطة الى عام ٢٠١٦، هو تلكؤ الوزارات في تنفيذ مشاريعها التنموية بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي عاشها البلد في السنوات المنصرمة".

وكانت الحكومة قد أعلنت في ٢٨ نيسان من عام ٢٠١٠ أن مجلس الوزراء قرر المصادقة على خطة التنمية الوطنية الخمسية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) بصيغتها النهائية المنقحة من قبل وزارة التخطيط مع أخذ التعديلات المقترحة من بعض الوزارات بنظر الاعتبار.

وحسب متخصصين بينوا، في وقت سابق، ان نجاح الخطة الخمسية التي صادقت عليها الحكومة مرهون بآليات تطبيقها، معربين عن خشيتهم من التأثير السلبي للتجاذبات السياسية التي تشهدها البلاد على إمكانية النجاح في تطبيقها.

عبد الزهرة الهنداوي

ويتضمن البرنامج الاستثماري للخطة أكثر من ٢٧٠٠ مشروع موزعة على القطاعات والأنشطة كافة، ولجميع المحافظات وبكلفة ١٨٦ مليار دولار على مدى السنوات الخمس لتنفيذ الخطة، يتم تمويلها من خلال الموازنة وكذلك من خلال الاستثمارات المحلية والأجنبية في الأنشطة التي تم تحديدها.

واسط تسعى لتحويل بحيرة الدلمج لمعلم سياحي واقتصادي

واسط /المدى

أعلنت محافظة واسط عن تشكيل لجنة عليا تضم ممثلين عن عدة جهات حكومية بالمحافظة تأخذ على مسؤوليتها وضع آلية مناسبة لاستثمار بحيرة الدلمج وزيادة طاقاته التخزينية من المياه.

لكن مواطنين قالوا إن تحويل البحيرة إلى معلم سياحي واقتصادي عبر الاستثمار مجرد أمنية، نظرا لوقوعها بين محافظتين تسعى كل منها إلى إدارتها.

وقال معاون محافظ واسط لشؤون الزراعة والموارد المائية سلام مزعل عكال بحسب (آكانيوز) إن "إدارة محافظة واسط وبالتنسيق مع مجلس المحافظة شكلت لجنة عليا لوضع آلية مناسبة تتيح لمحافظة واسط استثمار بحيرة الدلمج والترويج لهذه الخطوة أمام الشركات والمستثمرين الأجانب الذين يفدون إلى المحافظة لبحث فرص الاستثمار فيها".

وأضاف أن "اللجنة تضم ممثلين عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وكذلك ممثلين عن دوائر الزراعة والموارد المائية والبيئة وسياحة واسط ومدير مشروع المصب العام.

وذكر أن "اللجنة وضعت في برنامج عملها تنفيذ طريق معبد يصل إلى البحيرة وتحديد مدة استثمارها لفترة مناسبة تتيح للمستثمر تطويرها وتأهيلها بما يجعل منها معلماً سياحياً واقتصادياً مهماً".

وتقع بحيرة الدلمج جنوب غرب مدينة الكوت بنحو ٥٠ كم، وتبلغ مساحتها الإجمالية ٤٣٥ كيلومترا مربعا يقع ثلثا تلك المساحة في محافظة واسط وثلث منها في محافظة الديوانية، وكانت البحيرة سابقاً مسطحا مائيا لتجميع مياه الفيضانات التي تتسرب من دجلة، كونها منطقة منخفضة جيولوجيا.

ورأى عدد من المختصين والمواطنين في واسط أن استثمار البحيرة في حال تم فعلاً يعد إنجازاً كبيراً كونه يحقق مردودات مالية كبيرة للمحافظة.

وذكر مدير بيئة واسط المهندس صباح فرحان أن "الحكومة المحلية في واسط مطالبة بتكثيف جهودها لاستثمار بحيرة الدلمج لما فيها من مؤهلات اقتصادية كبيرة تتمثل بوجود كميات كبيرة من الأسماك والطيور الفريدة إضافة إلى المؤهلات الأخرى".

وأضاف لـ(آكانيوز) أن "التنوع الإحيائي المتعدد في البحيرة يتطلب بذل أقصى الجهود للمحافظة عليه وتحويله إلى مصادر اقتصادية تدعم اقتصاد المحافظة إضافة إلى انه من الممكن أقامة منتجعات سياحية في البحيرة تكون جاذبة للسياح الأجانب".

وأشار المواطن سعيد محمد رحيم، وهو أحد الأشخاص الذين يسكنون قرب البحيرة إلى أن "موضوع استثمار بحيرة الدلمج يعد في الوقت الحاضر مجرد أمنيات، فالبحيرة تنقسم بين محافظتي واسط والديوانية وكل محافظة تريد إدارتها، إضافة إلى ذلك عدم وجود طرق معبدة تربطها مع مراكز المدن القريبة منها".

ولفت إلى أن "الجهات المعنية مطالبة بتحديد إدارة مختصة تتولى إدارة البحيرة وتضع معايير واضحة يمكن أن تجذب المستثمرين المحليين والأجانب".

ويؤكد زميله هاشم خيون أن "العديد من اللجان زارت البحيرة وكانت من محافظتي واسط والديوانية وأحياناً لجان مشتركة من المحافظتين لكن دون جدوى، فكل الذين زاروا البحيرة كان حديثهم عن الاستثمار وأهمية البحيرة اقتصادياً وسياحياً لكن لم يتحقق على أرض الواقع أي شيء يذكر".

وكانت وزارة الزراعة تعاقدت في وقت سابق مع أحد المستثمرين في القطاع الخاص لتولي مهمة صيد الأسماك في بحيرة الدلمج وبيعها في الأسواق المحلية ضمن المحافظات القريبة وكذلك في بغداد، حيث تكثر أنواع متعددة من الأسماك ومن أهمها البني والشبوط وسمك الكطان التي تعد من أفضل الأسماك في البلد.

خطة لتحقيق الاكتفاء من الثروة السمكية في دهوك

دهوك /المدى

كشف مدير الثروة السمكية في وزارة الزراعة والموارد المائية في الإقليم عن إعداد خطة سنوية للعام الحالي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأسماك، مشيرا إلى أن الدعم الحكومي لمشاريع تربية الأسماك يبلغ ٥٠٪.

وقال سيروان سعيد محمد بحسب(آكانيوز) إن "استهلاك الأسماك الطازجة في اقليم كردستان يزداد يوما بعد يوم، وان كميات كبيرة يتم استيرادها من دول الجوار، وخاصة تركيا وإيران"..

واضاف:نحن نسعى لتقليل استيراد الأسماك الطازجة، والاقتراب من عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي، مشيراً الى أن في ذلك توفيراً للعملة الصعبة، فضلا عن توفير فرص عمل في مشاريع تربية الأسماك".

واشار الى ان "بعض كميات الأسماك الطازجة المستوردة يصل الى أسواق الإقليم بعد مضي يومين على اصطيادها، وبعضها أكثر من ذلك، علما أن مواصفات الأسماك الصالحة للاستهلاك يجب ألا يزيد على ٧٢ ساعة من اصطيادها لحين وصولها للمستهلك".

وكان إقليم كردستان قد استورد العام الماضي نحو ٥٧٠٠ طن من الأسماك من ايران، ونحو ٢٪ من الكمية نفسها من تركيا.

وكشف محمد عن انه "ضمن خطتنا للعام الحالي ٢٠١٢، لدينا مشاريع العام الماضي نفسها، مع توفير الدعم وتجهيز أصحابها بالمواد العلفية المركزة للأسماك، والدعم سيكون بنسبة ٥٠٪ من الحكومة".. وتابع بالقول "كما لدينا مشاريع تربية الأسماك بالأقفاص العائمة مع توفير التسهيلات اللازمة".

ولفت الى انه "بالنسبة لدعم المشاريع الاهلية لتربية الأسماك، سيتم تزويد اصحابها بالاصبعيات وبسعر رمزي يبلغ ٢٥ دينارا للإصبعية الواحدة، مع توفير كل التجهيزات اللازمة من اجل إنتاج العدد الذي نطمح اليه من الاصبعيات بما يكفي كل المشاريع الأهلية".. وزاد بالقول "فضلا عن توفير التسهيلات في مسألة فحوصات التربة والأوكسجين التي ادرجناها ضمن الخطة التي ستشمل محافظات الإقليم الثلاث ومنطقة كرميان".

وعن مواعيد حظر صيد الأسماك في الاقليم، افاد: ان الحظر يبدأ من مطلع نيسان الى نهاية حزيران لانها فترة تكاثر الاسماك".. واستدرك بالقول "لكن هناك حظراً دائماً لعمليات الصيد بالكهرباء والمتفجرات والسموم وبالشباك ذات الفتحات الصغيرة، ونحن لدينا خطة بمنح إجازات للصيادين وتكون تحت إشرافنا، مع مراقبة عمليات الصيد حسب التعليمات والضوابط المتبعة".

ويمنع صيد الأسماك في العراق كافة بالاستناد الى القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٦ ويتم تطبيق حظر الصيد بالتنسيق بين شرطة الغابات والاسايش والإدارات المحلية.

وبحسب مصادر دائرة الثروة الحيوانية في دهوك فإن إنتاج السمك في أنهر المنطقة يتراوح بين طنين الى ثلاثة أطنان يومياً، فيما تبلغ الحاجة الاستهلاكية للأسماك نحو ١٥ ألف طن، ومن أبرز أنواع الأسماك الموجودة في أنهر دهوك هي الكارب والشبوط والكطان والشصان والبني والبز، فضلا عن أنواع محلية أخرى.

وتعتبر تفرعات نهر دجلة والخابور وهيزل وزى وآفاشين من المصادر الطبيعية للثروة السمكية في المنطقة، فضلاً عن وجود ٢٢ مشروعاً لتربية الأسماك في عموم المحافظة.

برلماني: تحويل (١,٧) تريليون إلى تخصيصات تنمية الأقاليم

بغداد / المدى

كشف عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية النائب عبد الحسين ريسان عن وجود اتفاق مبدئي على تحويل مبلغ قدره(١,٧) تريليون دينار الى تخصيصات تنمية الأقاليم في الموازنة، فيما انتقدت النائب ناهدة الدايني الموازنة العامة ووصفتها بأنها ما تزال مبهمة وأغلب الكتل السياسية لا ترغب بإعادتها الى مجلس الوزراء لتجنب تأخيرها أو تعديلها.

وقال الحسيني لـ(الوكالة الاخبارية) إن اللجنة اجتمعت قبل مدة مع اللجنة المالية لمناقشة موازنة العام الحالي، مشيراً إلى وجود ما يسمى احتياطي استثماري ويقدر بـ (١,٧) تريليون دينار.

وأضاف: أن اللجنة المالية وصلت الى اتفاق مبدئي على أن يحول هذا الاحتياطي إلى تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم في الموازنة الاتحادية وأن هذا المبلغ سيزيد من تخصيصات هذا البرنامج ويساعد على تقديم مشاريع أكثر للمحافظات التي هي بأمس الحاجة إليها.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي جدد،عزم حكومته منح المحافظات صلاحيات واسعة للتخفيف عن الحكومة المركزية، فيما أشار إلى أن الحكومة تنتظر مصادقة البرلمان على بعض القوانين من بينها إحالة المشاريع التي تقل كلفتها عن ١٠ ملايين دولار إلى المحافظات.

وأعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في أيلول من العام الماضي عن تخصيص (٥٠٪) من موازنة البترو دولار كميزانية استثمارية للعام القادم، وطالبت الوزارات والمحافظات بأن تكون واقعية ولا تتجاوز التخصيص المرصودة لها.

الى ذلك انتقدت ناهدة الدايني الموازنة العامة ووصفتها بأنها ما تزال مبهمة وأغلب الكتل السياسية لا ترغب بإعادتها الى مجلس الوزراء لتجنب تأخيرها أو تعديلها.

وقالت الدايني (للوكالة الإخبارية للأنباء) إن الخلافات المتعلقة بالموازنة العامة ربما ستؤدي الى إرجاعها من جديد إلى مجلس الوزراء للتعديل فيها وهذا ما لا ترغبه الكثير من الكتل لأنه يحمل الكثير من السلبيات التي ستعكس على مجمل الموازنة، فضلاً عن تأخيرها، ما يضر بمصلحة المواطن.

وأضافت: أن الكتل تريد أن تحسمها داخل مجلس النواب لكن بعد قراءة مستفيضة ونقاشات مفيدة.

وذكرت: بعض النواب قدموا اعتراضات الى اللجنة المالية حيث سيتم حسمها خلال الأسابيع المقبلة لأن الموازنة العامة بوضعها الحالي لا تخدم المحافظات بشكل عادل وكان من الأجدر إقرارها قبل أشهر ولاسيما مع الخسائر اليومية والتي تصل بملايين الدولارات.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي طالب، في (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، بضرورة الإسراع في إنجاز الموازنة السنوية للعام الحالي خلال مدة قصيرة و المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد الصندوق الدولي أنه يعمل على تخفيض وتقليل الموازنة الحالي.

يذكر أن وزارة التخطيط أعلنت في (٢٢ أيلول ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢، ستتراوح ما بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥ بالمائة منها خصصت للموازنة الاستثمارية، في حين بلغت موازنة العام ٢٠١١ ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار.

خبير يدعو إلى التدقيق في سمعة الشركات الاستثمارية

البصرة /المدى

حذر المستشار الاقتصادي في مكتب التجارة الدولية والنقل في البصرة توفيق المانع من السماح للشركات الأجنبية ذات السمعة غير الجيدة والتي تفتقر إلى رأسمال قوي من الدخول إلى العراق لأجل الاستثمار وتنفيذ المشاريع لأنها ستضر الاقتصاد وستؤدي الى مشاكل كبيرة يصعب حلها.

وقال المانع (للوكالة الإخبارية للانباء): يجب أن يكون هناك تدقيق وفحص تام للشركات الأجنبية الراغبة للاستثمار داخل العراق من ناحية السمعة والإنتاج والرأسمال الذي تمتلكها كون الموازنة الاستثمارية لا تكفي لسد نفقات تنمية وبناء المشاريع الاستثمارية.

وأضاف: أن العراق يفتقر الى المنتج المحلي نتيجة توقف المعامل التابعة لوزارة الصناعة وعدم إعطاء الدور الفاعل للقطاع الخاص لفتح معامل صناعية له، ما أدى إلى الاعتماد على الاستيراد الخارجي لسد حاجته الضرورية من السلع الاستهلاكية، داعياً إلى تفعيل جميع المعامل العراقية والاستفادة من الخبرات العالمية من خلال تلك الشركات العاملة في العراق من أجل بناء الاقتصاد العراقي والاستغناء عن الاستيراد الخارجي للسلع.

وذكر: أن العراق يمتلك معامل صناعية كبيرة، لكنها متوقفة وغير مفعلة نتيجة زيادة تكلفة المنتج المحلي، مقارنةً بالمنتج المستورد ويجب وضع الحلول لمعالجة هذا الموضوع.